

سرفي جذور القضية الجنوبية

مسار القضية بعد الوحدة



تلتصق القضية الجنوبية أجندته بوصفها «جنوبية» مَوْضِعًا، ووطنية بامتياز مَوْضُوعًا.. أي أن فهمها في جذورها، وتفحص مكوناتها واقعيًا، ثم تصور حلول لها لا يمكن أن يكون سوى في إطار وطني يمني شامل، وهذا هو الحال الذي صرنا إليه اليوم، فدورات العنف التي عرضناها ليست خاصة «جنوبية» والمشاكل الناتجة عنها لم يكن الجنوب وحده هو من عانى منها، وإنما تكاد أنماط العنف السياسي أن تشمل اليمن برمته، وأثره يعم كل أرجائه وإن كان يبدو حادًا في بقاع بعينها، وهو الآن حاد في استهداف فئة بعينها. أخيرا لعل العرض التاريخي هذا يمهّد لتفكيك المكونات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه القضية في طريق تشخيصها أولاً، ثم تصور حل منظومي شامل ومتكامل يضرب صفحا عن الأنماط الثقافية للعنف والتطرف والأثرة، ويؤكد حقيقة موضوعية هي أن حل القضايا الخلافية - كهذه القضية - يجب أن يتم في إطار حوارٍ سلمي يتغني درء المفساد وجلب المنافع في أن معاً، وإيقاف عجلة الإقصاء تحت أي مسمى.

أراضي الدولة بسبب تعدد جهات الإشراف والصرف، وأحياناً تعدد من قاموا بالشراء من مدعي الملكية أو من صرفت لهم على أرض بعينها.. كما برزت قضية التقاعد والتباطؤ في التعامل مع بعض المطالب التي لم يكن المتضررون منها فقط من الجنوب وإنما من اليمن كلها وذلك إثر استراتيجية الأجور عام ٢٠٠٦م التي منحت المتقاعدين الجدد معاشات أكثر مما يحصل عليه من تقاعدوا قبل هذا التاريخ من مملأهم، وزاد الطين بلة نشوء بؤرة صراع جديدة في صعدة له طابع عنيف أغرى برفع سقف المطالب تدريجياً إلى أن صارت إلى ما صارت إليه. وبنان الميل الواضح لدى القوى الشريكة والمؤثرة في صنع القرار بالاستئثار بالقرار السياسي دون مراعاة للشراكة والمصلحة الوطنية والمصلحة العليا. إلى أن لاحت بوادر خلافاتها في أزمة صامته في البدء ثم تطورت رويدا رويدا حتى صادفت قدوم ما صار يُعرف بالربيع العربي. وهكذا حلت أزمة عام ٢٠١١م لتجد فيها القضية الجنوبية مكاناً مهماً.. وجاء الحوار ومؤتمره الشامل هذا

الناس لم تنس ما تركته حرب 94 في النفوس من شعور بالأسى وخاصة أنها اقترنت ببعض الفتاوى

القضية اليمنية الكبرى هي أمن واستقرار ووحدة هذا الوطن والقضية الجنوبية جزء لا يتجزأ منها

الأقصاء والأبعاد الذي يحدث الآن يشبه عام 94م والخطر يتشكل من جديد

الشراء من مدعي الملكية أو صرفت لهم من الجهة المختصة تحت غطاء الاستثمار الذي لم يتحقق حتى الآن في معظمه.

وكان من نتائج هذه الحرب أن الفئة التي اعتادت التفرد بالأمر قد وجدت نفسها في تزامم مع كوادرات كانت مقصية أو كوادرات جديدة، فسمت ذلك إقصاءً أو إبعاداً.. وأياً كان الأمر فإن ما جرى لم يكن بمنظور مناطقي (شمال - جنوب) أبداً، لكنه يشبه ما يجري الآن في بعض أجزاء الدولة إلى حد معين بشأن الكوادرات التي تم إقصاؤها أو المهدة بالإقصاء، ولكن في هذه المرة من فئة معينة أخرى.. أي أن عجلة الإقصاء لم تقف، والعبرة لم تحصل، والخطر يتشكل من جديد، وهو ما يتناقض مع التجربة التي نحن بصدد عرضها والاعتبار بها.

وتفاقمت شكاوى الناس حين أضرت المركزية الشديدة بمصالحهم ومعاشهم، رغم أن القانون واضح بشأن نقل الصلاحيات للسلطة المحلية، غير أن ذلك عملياً لم يرافق بموارد مالية وبصلاحيات إدارية متوازنة.. وتفشى الفساد وسوء إدارة الممتلكات العامة ولا سيما

وجاءت الوحدة اليمنية المباركة، وكان المفترض أن تكون مناسبة لطى كل صفحات الصراع القديم داخل كل شطر على حدة، وبين الشطرين بما يخلق وثاماً تاماً في نطاق الدولة اليمنية الموحدة. لكن شاءت بعض الأطراف والقوى السياسية - كالعادة - أن لا تحل ما يشكل بينها بالطرق السلمية والحوار، فُلجأت إلى العنف والاعتداءات والتآمر على بعضها بعضاً، وأخذت نخب سياسية ترتب - كل بطريقته - للاستئثار بالقرار بعيداً عن أي استشعار للمصلحة العليا لليمن وبعيداً عن أي إدراك لما تحقق بفضل الوحدة من رحابة وإخاء وما يقتضيه هذا من مشاركة وتعاون بين كل الأطراف العملية السياسية.

وجاءت الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣م ولم ترض نتائجها طرفاً سياسياً بعينه، فأخذت بذرة الشقاق تنمو وكانت تغذيها الأزمة الإقليمية التي عقبته حرب الخليج والموقف اليمني منها.. كما أن وصول قوى سياسية جديدة، على إثر هذه الانتخابات، إلى المرتبة الثانية والتحالف الذي تُسج معها رغم موقفها من الوحدة ودستورها، واتهام بعض المحسوبين عليها في أعمال عنف واغتياالات، كل هذا زرع الثقة بين الأطراف السياسية، وبالأخص بين شريكي الوحدة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني). وحدثت تحارب عام ١٩٩٤م وهو تحارب كان له أثر نفسي مؤلم، ووقع غير مَرَضٍ حتى لدى أولئك الذين خاضوه بحكم الأمر الواقع وهو الدفاع عن الوحدة، غير أنه يبدو أن الأطراف السياسية المتنازعة وهي تستحضر دورات الصراع التي سبق عرضها هنا ما كانت لتؤمن ببديل غير استعمال العنف.. وفشلت مساعي الصلح بعد أن أفرغت وثيقة العهد والاتفاق من فحواها قبل أن يجف حبرها؛ بعدم نية بعض الأطراف الموقعة عليها العمل بها.

ولم تكن هذه الحرب موضع رضى عند معظم الناس في الجنوب والشمال على حد سواء كأي حرب.. كما أن الناس لم تنس ما تركته في النفوس من شعور بالأسى وخاصة أنها اقترنت ببعض الفتاوى المثيرة.. وهي دورة من دورات العنف السياسي المتتالية التي ضربت اليمن ولكن هذه المرة على المستوى الوطني الشامل. وبعد هذه الحرب صدر قرار العفو العام، إلا أن بعض المحافظات الجنوبية - لا سيما عدن - تعرضت إلى أعمال النهب الفوضوي لبعض الممتلكات العامة والاستيلاء على بعض المقرات وبعض بيوت القادة، ويمكن عرضه في محور مكونات القضية بشيء من التفصيل.. وكذلك انتعشت في عدن ولحج بعض مظاهر «البيسط» على بعض الأراضي وانتقال بعض رجال المال والأعمال أو المتقاصين لهذه المهنة في هذا المجال إلى عدن وحضر موت وغيرهما والحصول على أراضي سواء تم

ة قبل الوحدة

التدخلات الأجنبية أثرت في استعمال الأرض اليمنية لتحقيق مكاسب سياسية وثقافية معينة

ومن الأمن والجيش والمواطنين، وتمت تصفيات كبيرة في الجنوب بناء على البطاقة الشخصية وأبشع الطرق بين الإخوة من رفاق الأمل، وانتهت الجولة بفوز علي سالم البيض ومجموعته وتوليه السلطة، ونزوح علي ناصر محمد ومجمايعه إلى الشمال.. وبذلك تشكلت بؤرة توتر وصراع جديدة بين فريقي أطراف ذلك النزاع، ولم يتم التوقيع على اتفاقية الوحدة إلا بشرط إخراج بعض شخصيات الطرف النازح في أحداث عام ١٩٨٦م من الشمال إلى دول أخرى. لتعيش بعض ضحايا هذه الأحداث تشرداً طويلاً وليُطلب ممن لم يغادر عدم المشاركة في الحياة السياسية لدولة الوحدة. وهكذا نرى أن مرحلة ما قبل الوحدة في الشطرين متشابهة ومتشابكة من وجوه عدة منها:

- النزوح المتبادل للخصوم السياسيين في الاتجاهين من الجنوب إلى الشمال غالباً، ومن الشمال إلى الجنوب أحياناً.

- عمل هؤلاء الخصوم على إذكاء النزاع بين نظامي الشطرين أحياناً، أو استخدامهم وقوداً لهذا النزاع.

- هناك تشابه جزئي في الصراع الدموي على السلطة، وما يترتب عليه من موجات العنف والتشريد والاعتقال والإقصاء والملاحقة للخصوم السياسيين وضيق رحابة التسامح والصفح السياسي.

- التدخلات الأجنبية وأثرها في استعمال الأرض اليمنية لتحقيق مكاسب سياسية وثقافية معينة (الحرب الباردة).

- حالة التربص التي نشأت عند كل طرف للانقضاض على الطرف الآخر في أقرب فرصة سانحة باستخدام الوسائل العنيفة والمسلحة.

العنف والتصفية في التعامل مع الخصوم السياسيين؛ إذ بُعيد ذلك جرى قتل الرئيس سالم ربيع علي بتهمة «الانتهازية» ليدخل الجنوب في دوامة من الإقصاءات والتصفيات الدموية والاختفاء القسري والتشرد... الخ، وسمي الجناح المغلوب في الصراع بـ«تيار اليسار الانتهازي» وفي وسط هذه الأحداث - قبلها وبعدها - حدثت دورات من حروب عبثية بين الشطرين كان وقودها أبناء اليمن في مناطق النزاع، ونزح مواطنون وسياسيون في الاتجاهين، وعمل أنصار كل طرف لدى الطرف الآخر على إذكاء التجاذبات والنزاع أحياناً، وكانوا وسيلة للتجيش والتشويش على هذا الطرف أو ذلك.

لا يمكن أن يدعي أي طرف أنه براء مما أصاب البلاد من وابل النزاع ودورات الصراع

وفي عام ١٩٨٠م تم إخراج عبدالفتاح اسماعيل من الجنوب وتحالف ضده تيار تولى السلطة، لكن سرعان ما دبت بوادر الخلاف بين فريق هذا التحالف وتطور الخلاف إلى أن قامت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م والدمية والتي أطاحت بعدد من قادة الجنوب على رأسهم عبدالفتاح اسماعيل، وعلى أحمد ناصر عنتر، صالح مصلح قاسم، وعلي شايح هادي وغيرهم. وذهب ضحية الصراع في هذه الأحداث آلاف المواطنين. وغادر الرئيس علي ناصر محمد الجنوب ومعه عشرات الآلاف من الموظفين

سرعان ما أُغتيل الحمدي بإخراج مسرحي فح لا يدل على مروءة أو أخلاق في الحياة والسياسة.. وتولى عقب ذلك أحمد حسين الغشمي وجرت عدة انتهاكات لحقوق الإنسان وسجلت بعض حالات الاختفاء القسري والتشرد والقتل والنزوح من الشمال إلى الجنوب.. ثم اغتيل الغشمي بدوره عام ١٩٧٨م في نطاق الصراع المتبادل بين الشطرين.. ومن دلالات اغتياله وواحدية الإنشائية اليمنية في علاقتها بالسلطة ونزوحها نحو

يجب أن يكون موضع نقد تاريخي بناءً، أي نقد يبني على الخطأ التاريخي مسارا صحيحاً مستفيداً من الدرس مجتنباً تكرار الأسباب ومعاودة الدواعي، ذلك أن فهم الجذور مدعاة لوضع نهاية للانتقام ومشاعر الكراهية التي تعمي عن رؤية رحابة التسامح والتصالح الحقيقيين وفوائدهما من أجل إعلاء قيم وممارسات الحق والعدل والمساواة في جو من حرية يحرسها القانون ويصونها النظام الديمقراطي في دولة مدنية حديثة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٠١٣/٤/٢٢م

ة

- إن أهم خاصية للشخصية اليمنية هي القدرة على التصالح، وعلى التسامح، والسمو على الجراح من أجل العيش المشترك والإخاء الدائم، وأن ما يمكن تعويضه وإصلاحه يجب البدء به فوراً وعلى النحو المطلوب، وما لا يمكن ينظر في آلية مستقبلية لا يجتنبه وعدم تكراره البتة.

وهكذا نخلص إلى أن جذور القضية الجنوبية ناتجة عن دورات العنف والصراع التي شهدتها اليمن جنوباً وشمالاً ونج عنها جملة من المظالم تمثل بعضها في التهيش، والملاحقة، والإقصاء والإبعاد وغير ذلك تحت شعارات مختلفة وذرائع متنوعة. وهذا كله